

# الحق

## Al-Hag

الخميس

02 يونيو

2005

الإنسان قيمة عليا

المؤسسات فوق الأفراد

نشرة داخلية تصدرها لجنة الإعلام في حزب الصواب كل يوم اثنين وخميس

### هذه جعجة مطاحن.. فأين الطحين..!؟

الإعلام الرسمي المرني منه والمسموع لا يفتأ يتباهى ب"إنجازات" أقرب إلى الأوهام منها إلى واقع الناس.. آخر هذه "الإنجازات-الأوهام" كان في تلك القرى النائية من الحوض الغربي، حين عرض التلفزيون الرسمي تقريرا مفصلا "متبولاً" بالمديح ل"قائد" البلاد!؟

المناسبة كانت إقامة بضع مطاحن هنالك. وحذاري من التعجل بالظن أن المطاحن أقامت حكومة الوزير الأول (...). بتوجيه من (...) لصالح السكان مجانا، إنما هي مطاحن لأصحابها نصبوها لوجه الربح في الدنيا في تلك القرى..

غير أن الإعلام الرسمي حول من هذا الموضوع، كدأبه، وهو الأصغر من الحبة، قبة يتباهى بها؛ فترجم خطأ ابتسامات المواطنين الساخرة من الأعماق إلى مناسبة للفرح، منتزعا بضوء الكاميرا اعترافات السكان تحت الإكراه بالارتياح، حتى إن أحدهم كان يقول: "... الآن وجدنا حلا شاملا لكافة مشاكلنا...!!" ولم ينتبه فريق التلفزيون الحكومي إلى شحنة السخرية التي كتفها ذلك المواطن المتواضع في شكل مديح ينضح من تحت القشرة بالذم..!

أجل.. لم ينتبهوا إلى أن القرية تعاني من مشاكل جمة صاغها المواطن في صيغة الجمع، و"حلتها" الحكومة بالدعاية لإقامة خصوصيين لمطاحن تجارية. يا للسخرية...!!

لقد كان ذلك المواطن، الذي حملوه على شهادة الزور يعرف ما يريد قوله، ويعرف ما يريد الإعلام الحكومي أن يجبره على قوله؛ فقال ما يقنن به هو في لبوس ما يريده الجلاذ (الحكومة).

لذلك، كان يبتسم من الأعماق، وهو يعبر عن واقع القرية دون أن يستفز في الجلاذ غريزة الانتقام.. وتلك سمة من سمات الشعوب المقهورة؛ فهي تعرف كيف تحول الإكراه إلى سخرية؛ فإما بالإبتسامات الميتة (الكنيبة)، وإما بصيغة التكتيف في القول، كما فعل مواطن من الحوض الغربي...!!

وربما قال قائل إن هذا كلام معارض، والمعارضة في عرف أولئك تبدي المساوي، ولكن ثمة ما لا يمكن أن ينكره قائل وهو أن أسعار الحبوب غالية الثمن جدا في العاصمة، وأن سعرها أكبر من ذلك بكثير في قرى الحدود الشرقية..

ولا بأس إذا قلنا مع أصحاب الموالاتة هذه جعجة مطاحن.. فأين الطحين!!

### آخر حديث

في انواكشوط بقعة يقال لها "الفلوجة"، تسمت بهذا الاسم لشدة ما تشهده من معارك على القطع الأرضية؛ معارك لا تنتهي حتى تبدأ من جديد بين ملاك قداماء وملاك جدد يتزاحمون على باب الإدارة بتظلماتهم التي هي مصدرها والقائمة على تحريك ملفاتها باستمرار، وكيف لا؟ وهي التي تدر عليها الفوائد الجمة، ولا عبرة بما تلحقه من إرهاب مادي ومعنوي بالمواطنين.

"الفلوجة" هذه بقعة كانت محتلة من طرف بعض المواطنين في إطار ما يسمى ب"الكزرة"، صادرتها الإدارة في السنة الماضية بحجة إعادة تخطيطها وتوزيعها على المعنيين من جديد. لكن الأمر أخذ منحى آخر، غير ذلك عندما بدأت عملية توزيع الأرض؛ فالمواطنون يقولون إن الوالي تناسى المواطنين الأصليين ووزع القطع على المقربين منه والناس المتنفذين بدل أن يعيدها للسكان الأصليين.

عندها بدأت المشكلة في التعقيد، فالأراضي سبق أن حصل المواطنون الأصليون على وثائق رسمية عليها بواسطة سمسرة الإدارة، والإدارة نفسها. واحتدم الصراع بين المالكين القداماء والمالكين الجدد، والكل يحمل التوقيع نفسه والاقنطاع نفسه من الجهة الإدارية نفسها.

الآن يشتد التزاحم والملاسة بين الفريقين إلى درجة يمكن أن تهدد الاستقرار الاجتماعي. فالإدارة هي من تسبب في المشكل وهي الرايح الوحيد منه كونها القاضي والخصم في آن، والغلبة طبعاً في العرف الإداري الذي لا محيد عنه، هو أن من يدفع أكثر هو المنتصر! أو من له يد أطول في السلم المالي والمتنفذين. لكن إلى متى يغتم المواطن حقه ويستهان به؟ وإلى متى هذا التلاعب بالأوراق الإدارية، وهل من سبيل إلى وقف أهل القربى والنفوذ، الذين استحوذوا على الأرض وغير الأرض حتى يجد المواطن ما يسكن فيه؟..

مشكلة ازدواجية الأوراق الإدارية أصبحت منتشرة، وتفقد العقود العقارية أية مصداقية، بل وأكثر من ذلك أصبحت مصدر اضطراب ونزاعات ومشاحنات حادة بين المواطنين تتطور في بعض الأحيان إلى مواجهات اجتماعية غير محمودة العواقب. إن ما يجري في "الفلوجة" الموريتانية وما يتم في "التيارت" و"ملح" و"دار النعيم" وكذلك ما يتم في داخل البلاد من نزاعات على الأرض مصدرها الإدارة أصبح يهدد باندلاع نزاعات اجتماعية واسعة.

السبب في استمرار المشكل وتجده هو أن الأراضي هي المصدر الأساسي لثراء الإداريين، وبما أن السابقين قد وزعوا وقيضوا ثمنها، فأصبح الخلف يعيد توزيع ما وزعه سلفه، ويرحل هذا تاركا للأخر التركية نفسها، ليبدأ الثاني مشواره من جديد. هذا هو ما نتج عنه تعدد الملاك لقطعة واحدة، وهو ما تسبب في كل هذه المشاكل.

نعم.. هذه هي إدارة موريتانيا في العهد "الديمقراطي": إدارة السمسرة و"النتبابة" وكيف لا؟ وهي التي تعرف بالتسيب وتتعمد فيها المساءلة والمحاسبة، وتسيرها "مافيا" من ذوي الأرحام والمتعاقدين معهم من كل (هماز مشاء بنميم مناخ للأخير معتد أنيم)، الخ...!!

فهل سنجد اليوم الذي سيؤخذ فيه على يد هؤلاء المفسدين، ويعاد فيه الاعتبار للعقود الإدارية والقضائية، ويحترم فيه للمواطن الضعيف حقه في الملكية...؟؟

## آخر الأخبار

عقدت رابطة أسر معتقلي واد الناقاة سابقا مساء يوم الاثنين الماضي مؤتمرا صحفيا حضره حزبنا مع بقية أحزاب المعارضة، والمنظمات الوطنية المهتمة بحقوق الإنسان، والصحافة الدولية والمستقلة، شرحت فيه النساء الأوضاع المهنية التي يتعرض لها ذوهن في المعتقل، والأوضاع القاسية التي تتعرضن لها كأسر ماديا ومعنويا، وفي ختام المؤتمر الصحفي، وزعن البيان التالي:

إننا نحن اسر معتقلي واد الناقاة سابقا، نند بما تعرض له سجنائنا بعد تحويلهم إلى السجن المدني بانواكشوط والتمثل في نقلهم واستقبالهم بطريقة مهينة، وعزلهم في سجون انفرادية، وإبقاء بعضهم في القيود وفي زنانات انفرادية ضيقة - كصالح ولد حننا، عبد الرحمن ولد مين - وحرمانهم من العلاج، وخصوصا الحالات التي لا غنى لأصحابها عن العلاج المستمر كحالة: عرفات ولد أحمد المصاب بالسكري مما يستوجب نظاما غذائيا معيناً، ترفضه إدارة السجن على نفقتها، لترغم أسرته على ذلك رغم محدودية الإمكانيات وبعده المسافة. وهذا ما يشكل تصفية لهؤلاء المساجين، وقتلا بطيئا تحت وطأة الإرهاق النفسي والبدني.

لذلك فإننا نطالب بمنح سجنائنا حقوقهم في زيارة ذويهم ونزع الأغلال عن المقيد، وعلاج المرضى منهم، وفك العزلة عن الموجودين في الزنانات الانفرادية، والسماح لهم بمتابعة وسائل الإعلام المرئية " التلفاز " ، والمقروءة

## بريد القراء

في مواجهة أزمة المياه الحادة التي تضرب بعنف أغلب أحياء أنواكشوط، تفتقت عبقرية أحد حكامنا عن حل رماه بالمجان في وجوه نسوة تطالبنه بحل مشكل النقص الحاد للمياه بحيهن بعد أن بلغ سعر البرميل في الحي المذكور 1500 أوقية، ولئن وقع حل سيادة الحاكم على النسوة كالصاعقة - لأن الماء كان مبتغاهن لا أفكار الحاكم - فإنه للإنصاف لا يخلو من صراحة وطرافة في أن . لقد ربط الحاكم السكن في أنواكشوط بامتلاك حمار وعربة تحمل برميلا، وأضاف أن العجز عن توفير هذا الشرط يعني بالضرورة عدم أهلية الأسرة للسكن بالعاصمة. ما فات حاكمنا رغم شطارته أن السيد الوالي ومنذ فترة وعبر وسائل الإعلام المختلفة شن حملة على الحمير وعرباتها مهددا بعقوبات ستطال مستخدميها لأنهم يسيئون إلى أنواكشوط كواجهة للبلد مما يجعلهم خارجين على القانون الذي سيكون لهم بالمرصاد. فهل تمتثل النسوة للحاكم لتكون عرضة لقانون وعقوبات الوالي؟ أم تتصنع لقوانين وتهديدات الوالي وتكن عرضة للموت عطشا؟ وهل الماء متوفر بالكم الكافي في أنواكشوط وكل المشكلة هي في وجود وسيلة لتوزيعه؟ أسئلة لاشك أن لمثل حاكمنا ووالينا ردود و مقترحات حولها أما وجهة المواطنين ومعاناتهم من هذه المقترحات والتوصيات والأوامر فهي بكل تأكيد آخر ما يثير اهتمامات السيد الوالي والسيد الحاكم.

- أبو المدني -

## رأي حر

عنف السلطة ...

كثبت في عدد 62 من نشرة الحق عن العنف، زاعما أن العنف الوحيد المتحقق في البلاد اليوم هو العنف الممارس من طرف السلطة الذي يشمل كل مكونات المجتمع السياسي فضلا عن عناصر الرفض في المجتمع لتوجهات النظام القائم، وزعمت في نفس الوقت بل وحذرت من أن هذا العنف سيقود، إذا ما أستمر إلى تفجر العنف السياسي بمفهومه الشامل ومن أطراف مختلفة في البلاد، الذي يمكن أن ننصوّر بدايته دون نهايته ونتائج المدمرة في كل الأحوال.

ولم يكن هذا التوصيف بدافع التخويف أو المزايدة السياسية وإنما نتيجة تحليل موضوعي لجملة من المعطيات والمؤشرات التي لم تعد خافية إلا على من يرفض الاعتراف بالواقع. بيد أنني فوجئت بمن يسأل عن مدى انطباق العنف على ما تقوم به السلطة؟ مما يعني أمرين اثنين الأول أن البلاد لا تعاني من العنف السياسي أو أي شكل آخر يمكن تصنيفه تحت هذا المسمى والثاني أن العنف السياسي الموجود في البلاد هو من أطراف أخرى.

وبما أنني أقدر المصادقية العالية التي تتمتع بها الكتابات التي تنشر في الحق والتي تقوم بدرجة أولى على صدقية وجدية ونزاهة ما تنشره بغية تزويد الرأي العام بالمعطيات الحقيقية والتحليل الموضوعي للواقع لتساهم بذلك في خلق وعي سياسي جاد، وجدت لزاما علي العودة للموضوع ذاته لتوضيح المقصود بالعنف ومدى انطباقه على ممارسة السلطة ضد المجتمع والفاعلين السياسيين.

ومن هنا سألت نفسي بكل تجرد إذا لم يكن ما تقوم به السلطة ليس بعنف فأي عنف يمكن الحديث عنه في البلاد؟!

فالتحليل الموضوعي يؤدي إلى أن العنف السياسي الموجود اليوم في البلاد هو العنف الذي تمارسه السلطة الاستبدادية التي تختزل البلاد في استمرارها ، فقد أصبحت جدلية السلطة والقمع الحاكمة لمعطيات الحقل السياسي في البلاد تقدم تعريفا مجملا للمشهد السياسي المحلي. فقد تحول هم << النخبة >> الحاكمة إلى تعميم القمع ونشر أدواته في مجموع النسيج الاجتماعي.

ومما لا جدال فيه أن من مظاهر العنف الذي تقوم به السلطة ما يطال المجتمع برمته من إهدار للحريات الخاصة والعامة ومصادرة حقوق الإنسان فضلا عن احتكار المجال السياسي لإغلاقه أمام حق نشوء الأحزاب والتعددية في التمثيل والحرية في التعبير والرأي، بالإضافة إلى تزوير إرادة الشعب في الاقتراع الانتخابي، وتعطيل الحياة الدستورية وتنظيم حملات الاعتقال ضد المعارضين، حتى خارج الإطار القانوني المفصل من السلطة نفسها على مقاسها وتلفيق شتى أنواع التهم لهم.

فالنظام السياسي كان ولا يزال في بنية تكوينه تبريرا مباشرا للعنف لأن السلطة لم يكن بمقدورها حتى الآن أن تتخلى عن أسلوب القمع بأشكاله المختلفة كأساس لفرض شرعيتها التي لم تستطع أن تتحول إلى الشرعية الدستورية الحقيقية .

ومن هذا الخلل الكامن في بنية النظام اتسعت دائرة العنف وتعمقت الفجوة بين الدولة والمجتمع وحتى بين الدولة ونفسها وبين المجتمع ونفسه.

وبالتالي لم يعد من الغريب أن السلطة التي تعلن ظاهريا نبذ العنف تلجأ إلى العنف نفسه لتكريس سلطة الفرد ومقاومة التحول الديمقراطي في البلاد، هذه السلطة التي ما كان لها أن توجد وتستمر إلا في مناخ من التخلف الفكري والسياسي ، لأن نجاح الاستبداد وهو النجاح في حذف إرادة الشعب أو تحويله إلى كائن مسلوب عاجز عن توليد أية ردة فعل واعية وفعالة، وهو المسعى الذي يجعل النظام دائما يهدف إلى تحطيم الوعي . فالقمع السياسي المنظم والمستمر هو المسنول عن هذا الانحطاط المخيم على الساحة السياسية.

فالعنف السياسي بأشكاله المختلفة الذي تتبعه السلطة القائمة مهما كانت دواعيه أو تبريراته لن يزيد الأزمة التي تعيشها البلاد إلا تعقيدا والوضع القائم إلا تدهورا. ومحاولات النظام أن يجعل من خياراته وحدها ومصالحه السياسية وحدها أساسا لإلزام أي إجماع هو قمة العنف، مما يجعله قوة مدمرة لأساس الإجماع الوطني على ضرورة نبذ العنف السياسي وحتمية الشروع في التحول نحو النظام الديمقراطي كشرط لذلك.

محمد المختار